اعمال الثانى هو الشايع فى كلامهم وعليه التنزيل قال الله
تع اتونى افرغ عليه قطرا اذ لو كان الاعمال للاول لكان
الكلام واردًا على خلاف المختار اعنى حذف المفعول فى الثا
نى ففى اللاحق الاضمار واذاك مطلقا وفاقا و
قد يأتى باسقاط فضله يعنى اذا اعملت الاول ففى
فى الثانى اضمار المفعول مطلقا سواء الفاعل والمفعول
فيقال ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدين الى آخرا
مثلة باضمار الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر ويقال ضربنى
وضربته زيد وضربتى وضربتها الزيدان بلا خلاف الكسائى
والفراء لانه ليس اضمار قبل الذكر مطلقا لكون المتنازع فيه
فى حكم المتقدم ذكره من حيث كونه مفعولا للفعل الاول نعم
المفعول يجوز فيه الحذف ع على قلة نظرا الى كونه فضلة
قوله فى اللاحق ظرف مستقر هو الفاعل فى اد وذاك مبتدأ
خبره محذوف اى ذاك مبتداء خبره ثابت والجملة اضيف
اليها اذ والمشار اليه بذكر اعمال الفعل السابق وقوله
مطلقا لعب على المصدر نا ويل اضمار والعامل فى قوله
وفاقا مقدر نا ويله وافقوا فى ذلك وفاقا وقوله باسقاط
فضله متعلق بقدر هو حال عن ضمير يأتى او قد يأتى العضل
اللاحق كاسا باسقاط الفضل عنه وان منع الا
ضمار والحذف مانع على قولهم اظهر والمزيدة
يعنى اذا كان المفعول احد مفعولى باب علمت ولزم فى
اضماره فى الثانى مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين
المفعول الاول والافراد والتثنية والجمع والتذكير و

التانيث

والتانيث فيجب اظهاره نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين
الزيدان مطلقا باظهار منطلقين لانه يمتنع حذفه وكذا اضمارا
اما حذفه فلما مر واما اضماره فلما قالوا من انه
اذا اضمر مفرد يطابق المعود وقبل حسبتهما اياهما بخالف
المفرد اليه وهو مطلقا وبما ذكرناه نظر فان المطابقة
بين الضمير والمفعول والمعود اليه غير واجبة اذا امن اللبس
كقولك ضع فان كانت واجبة وقبله ان كان شأن والضمير للاول
فيجوز نحو حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا ولما كان
مستمسك الكوفيين فى اختيار اعمال الاول قولهم اثر الغيس
كفانى ولم اطلب قليل من المال يرفع قليل اعمال الاول
واختياره ذلك مع بناءه شائع فى الفصاحة من غير رد
دليل على محامة شرع فى ابطال تمسكهم وقال واما الذى قال
امرؤ القيس منشأ ولو انما اسعى لأدنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل فليس من قبيل النزاع لاحتمال
القضية يعنى ان كفانى ولم اطلب ليسا بوجهين الى
القليل لأجل فساد المعنى على تقدير توجيههما اليه فلا يصح
التمسك به وذلك لان لولا التفقاء الجزاء لأجل انتفاء
الشرط فيكون السعى لادنى معيشة مسببا ويكون طلب من
المال ايضا لكونه فى جزاء منفيا فيكون فى المعنى مثبتا لكون
نفى المنفى اثباتا فتاول المعنى الى انه لاد سعى لادنى معيشة
واطلب قليل من المال فيكون نافيا لعين ما اثبته واذا ثبت
امتناع توجيهم اطلب الى قليل فيقول صفعوله المحذوف
لذكره فى البيت الثانى ولكنهما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)